

يختلف مفهوم حقوق الإنسان عن الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، ومن أجل الوقوف عند تعريف محددٍ لهما، وبيان الأحكام المتعلقة بهما، سنتناول ذلك في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول

التعريف بحقوق الإنسان والآليات الوطنية والإجرائية لتطبيقها

سنبين تعريف حقوق الإنسان وأهميتها وأنواعها وتطورها في المطلب الأول، فيما سنوضح الآليات الوطنية والإجرائية للتطبيق العملي لحقوق الإنسان في المطلب الثاني، وعلى النحو الآتي:

• المطلب الأول: تعريف حقوق الإنسان وأهميتها وأنواعها وتطورها:

سنتناول فيه تعريف حقوق الإنسان وبيان أهميتها، وأنواعها، وموقف الدستور العراقي والشريعة الإسلامية منها، مع استعراض التطور التاريخي لهذه الحقوق في الفروع الآتية:

الفرع الأول: تعريف حقوق الإنسان وخصائصها:

أولاً: تعريف حقوق الإنسان: تُعرّف حقوق الإنسان بأنها مُكنات ومزايًا ورخص يستأثر بها الإنسان من أجل العيش بكرامته وإنسانيته مع أبناء جنسه في كيان قانوني وسياسي يُسمى "الدولة"، يكتسبه الإنسان بحكم إنسانيته، وتعمل القوانين على حمايتها وصيانتها من الانتهاك أو المصادرة. كما تُعرف حقوق الإنسان بأنها تلك الحقوق المتأصلة في جميع البشر، والتي تضمن لهم الكرامة والحرية والحماية من التعسف، وتستمد مشروعيتها من طبيعتهم الإنسانية، وتكفلها القوانين الوطنية والدولية على حد سواء^(١).

(١) تنص المادة (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ (يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء).

وبهذا يتسع المفهوم العام لحقوق الإنسان ليشمل جميع الحقوق والحريات التي يكسبها الإنسان منذ ولادته حتى وفاته، حيث يحمي القانون الإنسان قبل ولادته وأثناء حياته وبعد وفاته، فيمنع القانون الإجهاض لإسقاط الجنين، كما يحمي وفاة الميت من النُبش أو التمثيل أو التَّشويه، ولهذا يتوجب على الدولة توفير الحماية والعيش الكريم للإنسان وفق القانون، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، كونها مرتبطة بالطبيعة البشريَّة والإنسانيَّة؛ إذ إنَّ القوانين لا تمنح هذه الحقوق، وإنما تعمل على حمايتها من الانتهاك أو المصادرة.

+ ثانياً: صفات "خصائص" حقوق الإنسان:

تتَّصِفُ حقوقُ الإنسانِ بخصائص عديدة أبرزها :- الملازمة للبشريَّة، والديمومة، والعموميَّة^(١)، وسنوضحها على النحو الآتي:

١- الصفة الإنسانيَّة: فهي موجودة منذ خلق الله الإنسان، وتلتصقُ به في حياته، فلا ينفكُ عنها؛ لأنَّها من مستلزمات وجوده، فالحقُّ في الحياة يُرافقُ الإنسان منذ ولادته إلى حين مماته، وتوصفُ بأنَّها هبة الله للبشر، ولا موجب لإقرارها من سلطة معينة أو جهة معينة، أمَّا القانون، فإنَّه لا يمنحها؛ لأنَّها ممنوحة أصلاً، وإنَّما يقتصرُ على تنظيمها، ويحافظُ عليها من الانتقاص أو المصادرة دون مسوغٍ قانوني^(٢).

٢- الديمومة: معناها أنَّ حقوق الإنسان تتَّسِمُ بصفة الدوام، فهي باقية طالما استمرت الحياة الإنسانيَّة.

٣- العموميَّة: فهي تعم كلَّ البشر، ويتمتَّع الجميع بالحقوق دون استثناء، فلا يستأثرُ أحدُ بها دون الآخر ولا فئة دون أخرى، فهي تشملُ كلَّ النَّاس، وإنَّ ظهرت المجتمعات الطبقيَّة في فترة ما، فإنَّها حتماً ستنتهي إلى المساواة.

٤- الصفة العالميَّة لحقوق الإنسان: بمعنى أنَّ حقوق الإنسان واحدةٌ لجميع البشر في جميع الدول.

٥- الصفة التكامليَّة لحقوق الإنسان: بمعنى أنَّها غيرُ قابلة للتجزئة؛ كونها مترابطة، فلا يمكن فصل الحقوق المدنيَّة عن الحقوق السياسيَّة أو الاجتماعيَّة أو الثقافيَّة.

(١) مجموعة باحثين، الفقر وحقوق الإنسان، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٩٦.

(٢) مثال ذلك: لكلِّ إنسان الحقُّ في الحياة، ولكنَّ القانون يُجيزُ إعدام المجرم في بعض الجرائم، كالقتل العمد، كذلك الحرِّيَّة مباحة للجميع، ولكن يُمكنُ سجن المجرم عن أفعالٍ محدَّدة يجرِّمها القانون.

٦- الصفة المُلزِمة لحقوق الإنسان: أي إنَّها تُتَّصِفُ بالصفة المُلزِمة للدول والحكومات، ولا يجوز انتهاكها.

٧- الصفة النسبية لحقوق الإنسان: حيث إنَّ كلَّ حقٍّ تفرض على ممارسته بعض القيود، كمنع الإضرار بالآخرين، فلا وجود لفكرة الحق المطلق^(١).

٤- الفرع الثاني: أهمية حقوق الإنسان:

تُعَدُّ حقوق الإنسان المقدَّمة الأساسيّة لبناء المجتمع العادل والمتسامح؛ إذ يجمع مصطلح (حقوق الإنسان) الأسس التي تُحقِّق المجتمع الضامن لهذه الحقوق، والتي تتمثَّل بخمسة أسس، هي: العدل، الأخلاق، الحرِّيَّات، الحقوق، الواجبات، فلا يمكن الوصول إلى مجتمع الحقوق من دون وجود قانون عادل وسلطة عادلة تضمَّن ذلك، كما لا يمكن تحقيق ذلك في حالة انعدام أو ضعف القيم والأخلاق النبيلة، أو في حالة عدم اهتمام المواطنين بالتسامح والتعامل الجيِّد فيما بينهم، ففي ظلِّ وجود مجتمع العدل والأخلاق يتمنَّع الفرد بحقوقه وحرِّيَّاته اللازمة للعيش في حياة خريَّة كريمة، ولهذا نقول: إذا لم يشعر المواطن بأنَّه جزءٌ من المجتمع الذي يعيش فيه ويتعايش مع أبناء وطنه، فلا يُمكن القول بوجود حقوق الإنسان.

زيادةً على ذلك تُعَدُّ التربية على مفاهيم حقوق الإنسان المحور الأكثر فاعلية في الوقاية من انتهاك هذه الحقوق، إذ إنَّ ذلك يساعد على إيجاد مجتمع عادل يحظى فيه الفرد بالكرامة والتقدير والاحترام، فلا يمكن لقيم حقوق الإنسان التأثير في المجتمع والأفراد بشكل ملموس ومستمر ما لم تكن هناك توعية وتثقيف مستمرٌّ بها، كما لا يمكن الدفاع عن هذه الحقوق إلَّا بعد معرفتها، وتحديد الوسائل الكفيلة بضمان احترامها.

٥- الفرع الثالث: أنواع حقوق الإنسان وموقف الشريعة الإسلاميَّة، ودستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ م منها:

أولاً: أنواع حقوق الإنسان:

هناك عدد من أنواع حقوق الإنسان وصوره، نجلها على النحو الآتي:

١- الحقوق الشخصية "المدنيَّة": تسمَّى بهذه التسمية؛ لأنَّها لصيقةٌ بشخصيَّة الإنسان، ولازمةٌ

(١) د. مهند ضياء الخزرجي، د. مصدق عادل، حقوق الإنسان وحرِّيَّاته، مكتبة السنهوري، ٢٠١٩، ص ٢٧ وما بعدها.

إن شيوخ هذه النظريات أدى إلى حصول ثورات كبرى ضد سلطان الملوك وتقليص سلطاتهم مقابل توسع الحقوق والحريات في مواجهة السلطة، ومن أهمها ثورة عام ١٦٨٨ ضد حكم (أل ستوارت) في بريطانيا، والثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني (١٧٦٥-١٧٨٣)، والثورة الفرنسية ضد حكم (أسرة آل بوريون) في فرنسا عام ١٧٨٩، التي أنتجت أول وثيقة رسمية لحقوق الإنسان، وهي إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي لعام ١٧٨٩ لتكون إرثاً تاريخياً ثميناً، يُخلّد نضال الإنسان في الدفاع عن حقوقه، فكان الإعلان مبدأً مثاليًا مشتركًا للحرية والمساواة والأخاء^(١).

الفرع الخامس: حقوق الإنسان في الإسلام:

جاء الإسلام بثورة اجتماعية، استند حجر الأساس فيها على المبادئ الأخلاقية الفردية والجماعية؛ إذ تتركز تلك المبادئ - التي تمثل أساس القيم الروحية للمجتمع الإسلامي - على المساواة، والعدالة، والحرية، والإخوة (التضامن)، والرّحمة، والتسامح، والحق في الكرامة الإنسانية، فقد أخذ الإسلام بمبدأ خلافة الإنسان في الأرض، والتي تفرض عليه المحافظة على المخلوقات الحيّة، والقيم الذاتية التي تشكل أساس خلق البشر^(٢).

وبهذا مثلت الشريعة الإسلامية قمة التطور الفكري لأصل نظرية حقوق الإنسان؛ إذ إن ما جاء به الإسلام من مبادئ رئيسة وقيم أساسية وأهداف سامية نبيلة في مجال حقوق الإنسان يُعد ثورة اجتماعية لا مثيل لها في تاريخ البشرية؛ فقد عُدت الحقوق في الإسلام جزءاً أساسياً من الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى تحقيق العدالة والكرامة لجميع الأفراد، وتعد في الوقت نفسه حقوقاً إلهية مُنحت للإنسان لمجرد كونه إنساناً، ولهذا توصف الحقوق بأنها حقوق أساسية ومقدّسة، كونها جزءاً لا يتجزأ من الدين الإسلامي ومنظومته الأخلاقية، كما تسعى لتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع^(٣).

ولقد تنوّعت مصادر حقوق الإنسان في الإسلام، متمثلة بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وغيرها، ويلاحظ أنّ الإسلام لا يميز في الحقوق الإنسانية بين شخص وآخر، إذ إنّه يطبق المساواة

(١) صدر إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي في ١٧٨٩/٨/٢٦، وتكوّن من (١٧) مادة، وعدت الدساتير الفرنسية المتعاقبة إعلانات حقوق الإنسان والمواطن جزءاً منها، وبضعها دستور الجمهورية الخامسة لعام ١٩٥٨.

(٢) د. محمود شريف بسوي، مصادر الشريعة الإسلامية وحماية حقوق الإنسان في إطار العدالة الجنائية في الإسلام، منشور في حقوق الإنسان، المجلد ٣، دار العلم للملايين، ١٩٨٩، ص ٢٥.

(٣) إنّ حقوق الإنسان في الإسلام ليست منحة من ملك أو حاكم أو قرار صادر من سلطة محلية أو منظمة دولية، وإنما هي حقوق ملزمة بحكم مصدرها الإلهي، لا تقبل الحذف أو النسخ أو التعطيل، ولا يسمح بالاعتداء عليها، ولا يجوز التنازل عنها. محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٣١.

الباب الأول: حقوق الإنسان

والعدل، علاوة على موازنته في كفالته لحقوق الإنسان بين مصلحة الفرد في صيانة حقوقه الأساسية، ومصلحة الجماعة في التجريم والعقاب⁽¹⁾.

وبهذا تتجلى أهمية حقوق الإنسان في الإسلام في أنها تحمي حقوق الأفراد، وتضمن حرياتهم وكرامتهم، فضلاً عن تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وبناء مجتمع متماسك عن طريق ترسيخ قيم التعاون والتكافل، ونشر قيم الإسلام السمحة والإيجابية، مثل الرحمة والعدل والمساواة.

وبناءً على ما تقدم تستمد حقوق الإنسان في الإسلام قيمتها من تكريم الله للإنسان، وتؤكد على أن هذه الحقوق مكفولة للجميع دون تمييز، وأنها غير قابلة للتقييد أو الإلغاء، ولهذا تحكم حقوق الإنسان في الإسلام المبادئ الأساسية الآتية:

١- الشمولية: تشمل حقوق الإنسان في الإسلام جميع جوانب الحياة الإنسانية، سواء أكانت فردية أم اجتماعية أم سياسية.

٢- التكامل: توصف حقوق الإنسان في الإسلام بأنها تتكامل مع الواجبات، حيث إن كل حق يقابله واجب.

٣- الواقعية: تراعي حقوق الإنسان في الإسلام ظروف الزمان والمكان، وتتسم بالمرونة والتكيف.

٤- التدرج: تتطور حقوق الإنسان في الإسلام مع تطور المجتمعات، وتأخذ بعين الاعتبار التغييرات الاجتماعية والثقافية.

٥- التوازن: يسعى الإسلام إلى تحقيق التوازن بين حقوق الفرد ومصلحة المجتمع.

٦- الوسطية: الإسلام يدعو إلى الوسطية والاعتدال في كل الأمور، بما في ذلك حقوق الإنسان.

٧- الرحمة والعدل: الإسلام يدعو إلى الرحمة والعدل في التعامل مع جميع الناس.

بهذا يتضح أن نظرية حقوق الإنسان في الإسلام تعدُّ نظريَّةً خاصَّةً تختلف عن نظريات الفكر الوضعي المطروحة في أعلاه.

(1) تتوَّعت الوثائق الإسلامية لحقوق الإنسان منها: البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام عام ١٩٨١، وكذلك إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام عام ١٩٩٠، للزيد من العفصيات بنظر: حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية في ضوء مصادرها القرآن والسنة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٦٤، ٢٠١٥، ص ٤٨٤ وما بعدها.

• المطلب الثاني: الآليات الوطنية والإجرائية لحقوق الإنسان:

لا يكفي مجرد النص على الحقوق في نصوص الاتفاقيات من أجل ضمان ممارستها، وإنما يتوجب تنظيمها بموجب قوانين توفر الضمانات اللازمة لها في ضوء الفكرة القانونية السائدة^(١)، وتمثل هذه الضمانات والآليات بالآتي:

الفرع الأول: الآليات الوطنية العامة لحقوق الإنسان:

تتنوع الضمانات الوطنية العامة لحقوق الإنسان، والتي تتمثل بالآتي:

١- إدراج حقوق الإنسان في الدستور الديمقراطي وتضمينها.

يعدُّ الدستور القانونَ الأعلى والأسمى في البلاد، وتخضع له جميع التشريعات الأخرى، ويعدُّ إدراج أو تضمين حقوق الإنسان في الدستور الضمانة الأولى لها؛ إذ يؤدي ذلك إلى تمتع هذه الحقوق بالسمو والعلو الذي تتمتع به نصوص الدستور بالشكل الذي يمنع من انتهاكها من قبل أي سلطة من السلطات العامة في الدولة.

ولقد أخذ دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ بهذه الضمانة، حيث خصص الباب الثاني من الدستور للحقوق والحريات في المواد (١٤ - ٤٧) منه كما بيئنا سابقاً.

٢- احترام السلطات العامة للحقوق والحريات وتقييدها بالقانون:

يطلق مصطلح "الدولة القانونية" على الدولة الذي يتقيد فيها الحكام بأحكام القانون، أمّا في حالة فرض القانون على المحكومين دون الحكام، فلا ينطبق عليها هذا الوصف، وإنما توصف بأنها (دولة بوليسية)، أي: يتجرّد فيها الحاكم من حكم القانون، ويطبّق على المحكوم (المواطن) فقط^(٢)، وأنّ التزام السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية بأحكام القانون يوجب احترام الحقوق والحريات، فلا يمكن حبس شخص أو توقيفه أو اعتقاله إلا بموجب قرار صادر من القضاء، ولا يمكن استحصال ضريبة أو رسم من الفرد دون قانون صادر

(١) على الرغم من وجود الفكر الليبرالي والفكر الاشتراكي والفكر الإسلامي كمنهج للفكرة التي يصوغ على أساسها الدستور فكرة الحريات العامة، غير أنّ الواقع العملي يشير إلى وجود خمس نظريات فلسفية عامة تحكم الاتجاهات الفكرية للحريات العامة، والتي تتمثل بـ: (النظرية الفلسفية- الاقتصادية)، و(النظرية الفلسفية- السياسية)، و(النظرية الفلسفية- الإسلامية)، و(النظرية الفلسفية القانونية)، و(النظرية الفلسفية الطبيعية). د. أماني غازي جرار، الاتجاهات الفكرية لحقوق الإنسان وحرياته العامة، دار وائل، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٣٣ وما بعدها.

(٢) د. عبد الغني بسويدي عبد الله، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مطابع السعدني، القاهرة، ٢٠٠٤، ص

من البرلمان، كما لا يمكن لرجال الشرطة الاعتداء على الصحفيين أثناء عملهم^(١).

٣- الفصل بين السلطات العامة في الدولة:

يقصد بالفصل بين السلطات أن السلطة التي تقوم بتشريع القوانين "السلطة التشريعية" تتفصل في ممارسة مهامها عن السلطة التي تنفذ القوانين "السلطة التنفيذية"، وكلتا السلطتين التشريعية والتنفيذية تتفصلان عن "السلطة القضائية"، وبذلك تختلف جهة التشريع عن جهة التنفيذ وجهة القضاء، إلا أن ذلك لا ينفي وجود تعاون نسبي بين السلطات الثلاث، حيث إن مبدأ الفصل بين السلطات يتضمن زوال فكرة تركيز السلطة بيد جهة واحدة أو شخص واحد، ويحل محلها توزيع السلطات بين السلطات الثلاث في الدولة، وهناك علاقة عكسية بين تركيز السلطات وكفالة الحقوق والحريات، فكلما توزعت السلطة وقل تركيزها انتعشت فكرة الحقوق والحريات، وكلما تركزت السلطة كانت الحقوق عرضة للانتقاص والانتهاك^(٢).

وارتبط مبدأ الفصل بين السلطات بالفيلسوف (مونتسكيو)، ونص عليه في الدساتير الديمقراطية، وقد تبني دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ هذا المبدأ، مما شكّل ضماناً جوهرياً نحو كفالة الحقوق والحريات^(٣).

٤- استقلال القضاء:

يعد القضاء المستقل صورة من صور الدول الديمقراطية التي تزدهر فيها الحقوق والحريات، ونعني بالقضاء المستقل أن يتحرر القضاء من كافة القيود، ولا يخضع لتأثير أي جهة أو فئة أو حزب أو شخص مهما كان (زعيمًا أو جريحًا أو ذا نفوذ)، فلا سلطان على القاضي سوى ضميره والقانون^(٤)، ويتحقق استقلال القضاء إذا كان سلطة مستقلة تقف على قدم المساواة إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية دون تدخل أي من السلطتين في شؤونه، فضلاً عن عدم ممارسة القاضي لأي عمل سياسي أو حزبي، وكذلك عدم استجابة القاضي للتأثيرات أيًا كان نوعها، حيث يطبق القانون على الحاكم والمحكوم دون تمييز، ولهذا يؤدي القضاء المستقل العادل النزاهة الدور الأكبر في حماية الحقوق والحريات من الانتهاكات.

(١) ينظر قانون حقوق الصحفيين رقم (٢١) لسنة ٢٠١١.

(٢) تنص المادة (١٩) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ (أولاً: القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون).

(٣) ينظر المادة (٤٧) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٤) ينظر المادة (٤٧) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.